

الثورات، التحولات، والتعليم العالي: تصورات متغيرة لدور الجامعة

فداء عديلي

سرام 2015

يدرسُ هذا الملخص الدور والأهمية المتغيرين للجامعات في الشرق الأوسط، مستخدماً مصر وتونس كنموذجين للدراسة. ويركز المخلص، بشكل محدد، على مسائل الإنصاف والإدارة والاستقلالية والحرية الأكاديمية في الفترة التي قادت إلى انتفاضات 2011، ويسأل: ما التحولات التي حصلت داخل قطاع التعليم ما بعد الثانوي منذ ذلك الوقت؟ ويقدم أيضاً أجندة لمسارات البحث المستقبلية، التي ستساعد في تحقيق فهم أفضل للتغيرات التي تأخذ شكلها في ميدان التعليم العالي في المنطقة.

كانت الجامعات في العالم العربي تاريخياً مراكز مهمة للحياة السياسية والاجتماعية. فقد شكلت أمكنةً حيوية للحركات المناوئة للاستعمار، ومنابر للجدل حول التوجّه السياسي والإيديولوجي للدول البازغة حديثاً. وكان الطلاب في قلب أنشطة كهذه، وشكّل النشاط الطلابي جزءاً محورياً من الحياة السياسية منذ وائل القرن العشرين. وقبل الخمسينيات، ركز الطلاب بشكل رئيسي على مسائل سياسية أوسع. ففي الثلاثينيات، على سبيل المثال، شكلوا أجزاباً تعتنق أفكاراً قومية عربية. وبعد الخمسينيات، بدأوا بالتعبير عن مطالب جامعية أيضاً، لكن نشاطهم بقي مُسيّساً جداً، وهيمنت عليه المشاعر والانتماءات اليسارية والقومية. وفي السبعينيات والثمانينيات، صار للمجموعات الطلابية الإسلامية حضور متنام وقوي في الجامعات. وبالرغم من جهود منتظمة بذلتها الحكومات ومديرو الجامعات من أجل الحد من، أو إلغاء الأنشطة السياسية غير المرخصة في الجامعات، ومن أجل "تدريب" الطلاب على أن يكونوا مواطنين موالين، فإن النشاط الطلابي كان بعداً جوهرياً في المعارضة السياسية لأكثر من قرن.

كانت الجامعات، ومؤسسات تعليم عال أخرى، جوهرياً أيضاً لجهود بناء الدولة والتنمية الاقتصادية للبلدان في المنطقة. وكانت الدولة تقود بصورة رئيسية النمو الأسّي للجامعات في

الحقبة ما بعد الاستعمارية، وبطريقة تتماشى مع هدف تعليم المهنيين ذوي المهارة الذين سيقودون الدول الجديدة إلى التحديث. وفي كثير من البلدان في المنطقة، وعدت الحكومات الطلاب المتخرجين بالوظائف في القطاع العام، ووعدهم بالتالي بانتقال اجتماعي نحو الأعلى. في الوقت نفسه، راقب مسؤولو الدولة الجامعات العامة وفرضوا سيطرة مباشرة عليها. وصار هذا النموذج مفضوحاً في الثمانينات. وبسبب مستويات ديون مرتفعة وانكماش اقتصادي في أنحاء المنطقة، اضطرت الدول لتطبيق سياسات تعديل بنيوية وضعت حدوداً على نمو القطاع الخاص ورواتبه. بالإضافة إلى ذلك، ومع توسع التعليم، حاول المزيد من الشبان دخول الجامعات مما قاد إلى الاكتظاظ والضغط على الموارد. ومنذ ذلك الوقت، شهدت المنطقة خصخصةً متزايدة لقطاع التعليم العالي. وقد خُففت القيود على الجامعات الخاصة وأنشئت جامعات جديدة. ووصف البعض مقارنة أخرى لتمويل التعليم العالي بـ "خصخصة من الباب الخلفي". ويستلزم هذا إدخال سياسات وبرامج قبول موازية، كمثل قبول الطلاب الذين ليس لديهم الدرجات المطلوبة، لكنهم قادرون على دفع رسوم تعليم، أو إدخال مقررات ومحاضرات باللغات الأجنبية بصفوف أصغر، وموارد أفضل، وأجور أعلى.

كانت العاقبتان الرئيسيتان لسياسات كهذه لامتساواة متزايدة في توفر التعليم العالي، وتفضيل الطلاب الذين يملكون الوسائل المالية كي يشتروا مقعدهم في الجامعة وتراجع جودة التدريس والتعلم. وقد رافق خطاب حول "عدم تطابق المهارات" هذه التغيرات، واسماً الجامعات في المنطقة بأنها فشلت في تقديم خريجين يمتلكون المهارات الضرورية للحصول على وظائف في الاقتصاد العالمي.

ماذا كان دور الجامعة في أحداث الربيع العربي، خاصة في مصر وتونس، إزاء هذه الخلفية التاريخية؟

لم يكن للجامعات دور مباشر أثناء الثورات في كلا البلدين، ولم تتخذ مديريات الجامعات موقفاً عاماً، أو تدعو إلى اجتماعات أو نقاشات في الجامعة أثناء الانتفاضات، بالرغم من أن الهيئة التدريسية والطلاب لعبوا دوراً في الأحداث التاريخية. وفي معظم الأحيان، انخرط المدرسون والطلاب في الاحتجاجات والاجتماعات والدعم كأفراد أو كأعضاء نقابات أو أحزاب سياسية (وفي حالة المدرسين المصريين، كأعضاء في حركة التاسع من مارس)، منفصلة عن أي ولاء جامعي رسمي.

وفي العام الذي أعقب الثورات، شهدت تونس ومصر انفتاحات سياسية مهمة تمثلت في تدخّل أقل من القوى الأمنية، وتمثيل أكبر في إدارة الجامعة، وحرية تعبير أكبر في الجامعات. على أي حال، وُلد هذا الانفتاح في تونس تحديات جديدة للحرية الأكاديمية بما أن الجماعات الدينية التي تم إسكاتها سابقاً حاولت أن تسيطر على الأنشطة في الجامعات. وفي مصر، صارح الطلاب كي يزيلوا كوادر نظام مبارك من المناصب التي كانوا ما يزالون يشغلونها. واجه البلدان أزمات وطنية رئيسية بما أن الحرية المكتشفة حديثاً للتحوّل قادت إلى استقطاب وصراع سياسي. وفي الحالة المصرية، ما كان جزئياً حركة شعبية لإجبار مرسى على التنحي، قاد إلى انقلاب عسكري، واعتقال وقتل مئات إن لم يكن الآلاف من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين، وإلى قمع حاد متزايد لأى نقد للنظام العسكري. أما في تونس، فقد قاد الغضب العام من عنف الجماعات السلفية وتهديدها المتزايد إلى احتجاجات رئيسية وأزمة سياسية كبيرة. لكن حزب النهضة الحاكم وافق على التنحي وتسليم السلطة لحكومة انتقالية، مما أدى إلى تنفيس الأزمة. وأكد أن صورة العنف في مصر ساعدت على إلهام تسوية كهذه. وفي كانون الثاني 2014، أصدرت تونس دستوراً بُشّر به كثيراً حظي بدعم الأغلبية الساحقة في المجلس الدستوري التونسي. وبالمقابل، قادت الأزمة والعنف المستمرين في مصر إلى خسارة واضحة للحرية الأكاديمية في الجامعات.

وفي فترة تحول سياسي غير مستقرة، كان من الصعب تطبيق الإصلاحات أو الحفاظ عليها. وسيكشف الزمن إن كانت ستؤدي إلى تغييرات مهمة في الإدارة اليومية للجامعات، وإصلاحات في السياسة، ومسائل المورد. وتتضمن بعض مسائل الإصلاح التي لم تُعالج بعد الشفافية المالية في الجامعات في أنحاء المنطقة، وزارات التربية، والقطاع العام بشكل أوسع، والنقص في الموارد، والإصلاحات البيداغوجية (التدريسية) وتحسين جودة التعليم؛ واستقلال الجامعات عن مصالح الدولة والتدخل السياسي.

وفي سياق خطاب عالمي حول تعليم عال يعاني من أزمة تغيرت طبيعة الجامعة في العالم العربي أيضاً، وكانت هذه سيرورة تواصلت لعقدين على الأقل. بالتالي، يصبح السؤال هكذا: إذا وضعنا الخصخصة المتزايدة للتعليم العالي في الشرق الأوسط والتحديات الاقتصادية الملحة بالحسبان، هل تقوم الدول بتعليم شعوبها فقط كي تزيد النتائج الاقتصادية؟ أم هل ما يزال المرّبون وصانعو السياسة التعليمية يتصورون جامعة تنتج مفكرين نقديين يمكن أن

يتحدوا السياسات الاقتصادية والأنظمة؟ إن هذه الأسئلة ملحة وذات صلة في سياق الاضطرابات السياسية في المنطقة.

إن بعض الاتجاهات الأوسع في التعليم العالي تتطلب المزيد من البحث والتحليل كي نفهم بشكل أفضل التغييرات التي تجري في هذا القطاع. ما يهمننا هنا هو: حقوق العمال وأمن الوظيفة والأجور المتساوية للعمال الأكاديميين وغير الأكاديميين في الجامعات؛ واللامساواة المتنامية في الحصول على التعليم العالي؛ والبطالة والتنقل الاجتماعي لخريجي الجامعات في الأقاليم (نحتاج إلى مزيد من الدراسات النوعية في هذا المجال)؛ والحرية الأكاديمية، وإدارة الجامعة واستقلاليتها ومستقبل وأهمية الجامعات كمؤسسات في ضوء الأحداث الحالية في المنطقة.